نص ردن

▪ علاء حسن

رئيس الملحانيّة ..

خلال أيام حظر التجوال في بغداد في إطار تنفيذ الخطة الأمنية لحفظ امن القمة العربية، شعر معظم أهالي العاصمة بان أحياءهم خاضعة لهيمنة العسكر، فضباط الجيش والشرطة الاتحادية وبمختلف رتبهم العسكرية أصبحوا رؤساء دول سواء في البياع أو المعالف أو الملحانية، وبعض هؤلاء الرؤساء من ضباط الدمج، وحالة فرض الهيمنة العسكرية على المدنيين أصبحت ظاهرة مألوفة وسائدة، وتتطلب مواقف لردعها والحد من استشرائها.

مساء السبت الماضي، وبعد الساعة الحادية عشرة، اصطف طابور طويل من السيارات لعبور سيطرة لواء أبو ريشة للدخول إلى حي الجهاد، أصحاب المركبات، اتفقوا وبشكل عفوي على التعبير عن الاحتجاج على الإجراءات المشددة بالضغط على منبهات سياراتهم ، فانطلق صوت موحد من "الهورنات" لتخفيف الإجراءات لان القمة انتهت ولا مبرر بعد اليوم لاعتماد الإجراءات المشددة بمزاج العسكر أو رئيس جمهورية الملحانية المقدم الدمج .

سيطرة لواء أبو ريشة في مدخل حي الجهاد ترفع دائما شعار "أطبك عالتفتيش" وحينما يسأل أصحاب المركبات منتسبي اللواء عن جدوى استخدام أجهزة الكشف عن المتفجرات بعد إثبات فشلها يأتي الرد "عمي من يقرأ ومن يكتب، أنا عبد المأمور توكل الله وياك".

إجراءات لواء أبو ريشة تجعل أصحاب المركبات يشعرون بأنهم يقفون في سيطرة تفصل بين الكوريتين الجنوبية والشمالية، وليس الدخول إلى الملحانية التي تفتقد الماء الصالح للشرب والكهرباء، وسكان هذا الحي اعتمدوا "التجطيل" للحصول على التيار الكهربائي، وعلى الرغم من انعدام الخدمات، يصر منتسبو اللواء على تنفيذ الأوامر بحزم وبقوة ومهنية عالية لان الملحانية وبفضل الرئيس مقدم الدمج ستدخل التاريخ من أوسع أبوابه، وهي المحرومة حاليا من دخول سيارات جمع "الزبالة".

احد أصحاب الكيات العاملة على خط البياع – حي الجهاد المعروف باستخدام الهورن القوي جدا وبنغمات "تفزز الخيل" على حد وصفه، كان مساء السبت الماضي قائد الحركة الاحتجاجية، وأسلوبه يصلح للتعامل مع كل السيطرات في العاصمة، لفضح "أكذوبة صدقتها جهات رسمية، وأجبرت الآخرين على احترامها. وعضو لجنة الأمن والدفاع النيابية حاكم الزاملي ، أكد في تصريح إعلامي أن لجنته تلقت مئات الشكاوى من أهالي حي الجهاد تكشف عن تفاصيل معاناتهم المريرة من سيطرة "أبو ريشة" ، وتطالب بإنقاذهم من "التعامل الحضاري" المعتمد من بعض منتسبي اللواء .

شكاوى الأهالي وصلت إلى وزارة الداخلية قبل أشهر، وتشديد الإجراءات هو الصفة الغالبة في حي الجهاد، وفي الوقت الذي تعلن فيه قيادة عمليات بغداد رفع الحواجز الكونكريتية وفتح المزيد من الشوارع، قام المسؤولون في اللواء المذكور بغلق معظم الشوارع الفرعية، منذ عيد الأضحى، بذريعة أنهم لا يمتلكون الأعداد الكافية من أجهزة الكشف عن المتفجرات .

أهالي حي الجهاد يترقبون أن تفي الحكومة بوعودها برفع السيطرات لكي يحصل منتسبو لواء ابو ريشة على إجازاتهم الدورية ، ويتخلصون من أعباء تطبيق إنذار جيم، وعودة الحياة الطبيعية للملحانية المغضوب عليها أمنياً وخدمياً ، على الرغم من الولاء المطلق من أهلها للحكومة المنتخبة والأجهزة الأمنية.

هروب المقاولين من تنفيذ المشاريع الخدمية

كربلاء: خلال يومين سيتم سحب العمل من الشركات المتلكئة

مشاريع لم تنجز

□ كربلاء / أمجد علي

انتقد مواطنون في كربلاء بطء انجاز المشاريع التي تنفذ في المدينة وعدم اتخاذ إجراءات قانونية بحق المتلكئين من الشركات والمقاولين، فيما قال مقاولون إن الإجراءات الروتينية المتبعة للحصول على مبالغ المشاريع ترهق كاهلهم، في الوقت الذي أكد فيه مسؤول حكومي وجود العشرات من المشاريع المتلكئة منذ خمس سنوات ، مشدداً على أن الإجراءات القانونية غائبة لبطء اتخاذها، مؤكدا انه تم الاتفاق مع الأجهزة القضائية في الوقت الحالي في المدينة لحل كافة المشاكل خلال يومين وبعدها سيتم سحب العمل من الشركة أو المقاول المتلكئ

المواطن احمد عبد السلام من سكنة حي العامل بين لـ"المدى " انه منذ عام بالضبط مع بداية شهر نيسان من عام ٢٠١١، تم حفر الشارع على أساس تبلطيه وتعديله ولم يجر أي تحسن سوى نقل التراب من الشارع ليصبح منخفضا ومكانا لتجمع النفايات والمياه الآسنة ، وأضاف" هناك شوارع أفضل من شارعنا في المنطقة ذاتها كونها طمرت بالسبيس وتركت على حالها ومنذ عام ونحن نعاني من صعوبة الحركة والتنقل وليس باستطاعتنا أن نوقف سياراتنا أمام أبواب بيوتنا.

فيما أشار المواطن عبد الكاظم الفتلاوي لـ"المدى " إنه لم يسمع طوال السنوات الماضية انه تم اتخاذ إجراء قانوني ضد مقاول أو إحالة شركة إلى الأجهزة القضائية وكأنما جميع المقاولين ينفذون المشاريع بلا مشاكل وبلا تأخير وبحسب (التندر)، وأضاف: "المشكلة إن المواطن يرى بأم عينيه مشاريع بلا قيمة ومتلكئة تنفذ في منطقته وغالبا ما تكون هذه المشاريع غير صامدة أمام عوامل الزمن، حيث لا يطول أمد هذه المشاريع وفي أحسن الأحوال أكثر من ستة أشهر أو سنة واحدة ،خاصة مشاريع الطرق والأرصفة والحدائق.

من جهته، قال احد المقاولين الذي فضل عدم ذكر اسمه إن المواطن من حقه أن يعتب ولكن عليه أن يدرك إن المقاولين مغبونون من كل الجهات، وأضاف في حديثه مع "المدى" إن المقاول بين المطرقة والسندان، فالمواطن يريد منه انجاز المشروع بأسرع وقت ممكن والدولة لا تعطيه المبالغ التي يحتاجها للعمل إن كانت مبالغ المشروع أو السلف التشغيلية ، والمواطن من جانبه لا يعلم كم نراجع ونقف على الأبواب لكي نحصل على حقوقنا وعلينا أن نكون مطيعين جدا للأوامر الحكومية حتى لا يسحب العمل ، ولا نحصل على مشروع آخر .

وأشار المقاول إلى إن المواطن لا يعلم إن المشروع يأخذ وقتا طويلا في مختبرات الفحص الحكومية، حيث يستغرق عدة أشهر لكي نستمر بالعمل، والمختبر هو الذي يقرر إذا ما كان بإمكاننا أن نستمر أو لا، مؤكدا " لا أريد أن أقول إن المختبر يبتز المقاولين لان هذه الحالة لم أشاهدها ولكنه قاس جدا بحقنا ولا يسمح بأي نسبة خطأ في المشروع..ودعا المقاول إلى عدم التباطؤ مع المقاولين في تسليمهم الأموال وعدم تركهم يعانون البيروقراطية ومراجعة الدوائر وتحمل الزيارات الميدانية وضغط الدوائر المستفيدة من المشروع، فضلا عن الطلب من المختبر الإسراع بإعطاء النتائج النهائية بفترات اقل مما هو عليه الآن لكي يستمرون بالعمل.

إلى ذلك، قال رئيس لجنة الاعمار والتخطيط الإستراتيجي في مجلس محافظة كربلاء عباس ناصر حساني إن كربلاء فيها نحو ٢٢ مشروعا تم سحبها من المقاولين ،ولدينا ٣٠ مشروعا متلكئا وبعض هذه المشاريع بدأ تنفيذها منذ عام ٢٠٠٨، ولم تنته بعد ولم تحسم قضاياها القانونية، مشيرا في حديث لـ"المدى" إلى أن المشكلة كانت في الحسم القضائي البطيء الذي كان يستغله المقاول صاحب الشركة، ويوضح المشكلة تتعلق بالقوانين والتعليمات التي لا تفسح مجالا لحسم العمل بالسرعة الممكنة وإحالة المشروع الى شركة أخرى..وأشار إلى إن المقاول اخذ يتمادى كثيرا بل انه لا يخاف من اتخاذ إجراءات قانونية لأنه محمي من قوانين بطيئة لصالحه..ويشير إلى إن أي مشروع نطلب من الجهة القضائية حسمه لسحبه فانه لا بد ان تكون هناك ما يصطلح عليها بـ(الذرعة) وحتى هذه (الذرعة) لا يوقع عليها المقاول بسبب انه يجعل من عنوانه مجهولا مثلا لتعطيل الإجراءات القانونية بل أن المقاول هنا أو صاحب الشركة يقدم تظلما لتمديد فترة الانجاز والحصول على وقت آخر ولان الحكومة المحلية تريد انجاز المشاريع ولا توجد إجراءات سريعة ونفَس المحاكم طويل كما يقال، وإلا لما بقيت مشاريع منذ خمس سنوات لم تحسم..إلا إن حساني يؤكد انه تم الاتفاق مؤخرا مع رئيس محكمة الجنايات في المحافظة على حسم موضوع المقاولات خلال يومين من خلال تواجد احد القضاة في مكان العمل حال رفع الشكوى ضد منفذي المشروع لإجراء (الذرعة) وتطابق فحوى الشكوى مع ما موجود من عمل لكي ينطق القاضي بالحكم بصورة سليمة..مبينا انه في السابق كنا إذا ما قمنا بتقديم شكوى لسحب العمل من أية شركة أو مقاول فانه كمن وضع القرار في (المجمدة) بحسب تعبيره..ويضيف إن الإجراءات القانونية تكون بطيئة بسبب أساليب المقاولين وعدم حضورهم لمكان الدعوى، وأكد أن القاضي الآن وبعد تقديم كتاب للمحكمة بالسماح بطلب الإذن منها لسحب العمل من أية جهة منفذة للمشروع ويعطي إنذارا لمدة يومين بأهمية تواجد المقاول في موقعه وبعدها يتم اتخاذ القرار المناسب وهذا ما يمكن السلطة التنفيذية من حسم موضوع الشركات المتلكئة وإحالتها المشاريع إلى شركات أخرى مع تحمل الجهة الأخرى التعبات القانونية كافة.

الشبك يرفضون القرار ويهددون باللجوء إلى القضاء

محافظة نينوى توقف توزيع الأراضي في المناطق المسيحية لغير سكانها الأصليين

□ الموصل / نوزت شمدين

وجهت محافظة نينوى المؤسسات الحكومية وغير الحكومية المسؤولة عن توزيع الأراضي السكنية في الأقضية والنواحي المسيحية التابعة لمحافظة نينوى، بالتريث في توزيعها لغير سكانها الأصليين وعزت في بيان صدر عنها سبب دعوتها هذه للمحافظة الى الطبيعة السكانية لتلك المناطق، عملاً بأحكام الدستور العراقي النافذ. وذكر دريد حكمت طوبيا مستشار محافظ نينوى لشؤون المكونات، أن محافظ نينوى وجه بذلك على خلفية زيارة قام بها المطران ما يوحنا بطرس موشي، رئيس أساقفة الموصل وتوابعها للسريان الأرثدوكس، الى مبنى محافظة نينوى، رافقه فيها عضو مجلس النواب العراقي خالص ايشوع، وأنهما طالبا بإيقاف توزيع الأراضي السكنية على المواطنين من غير الساكنين الأصليين، في عدد من المناطق المسيحية لمنع التغيير السكاني استنادا إلى المادة ٢٣/٣ب من الدستور العراقي، والتي تحضر التملك لأغراض التغيير السكاني، وقال طوبيا أن المحافظة دعت الجهات المسؤولة عن توزيع الأراضي في المناطق المذكورة الى التريث في توزيعها لغير الساكنين لحين صدور أوامر بهذا الغرض حفاظا على الطبيعة السكانية المعروفة في تلك المناطق، وان المحافظة أكدت فضلاً عن ذلك ما جاء في مقررات اللجنة البرلمانية الخاصة بمتابعة ملف استهداف المسيحيين ،حيث تشير المادة السادسة منه إلى إيقاف تصرف دوائر البلدية بالأراضي المطفأة في بلدات تلك المناطق بقرارات تعسفية وتتناقض مع الدستور وإعادتها إلى أصحابها الأصليين وإصدار تعليمات لمنع بيع الدور والأراضي في البلدات لغير ساكنيها الأصليين لحين زوال الأسباب الموجبة، أول المعترضين على قرار المحافظة، كان قصي عباس ممثل كوتة (الشبك) في مجلس محافظة نينوى، وقال أن المادة التي استند إليها توجيه أو قرار المحافظة، لم تشمل من هو مسقط رأسه في تلك المناطق، وطالب عباس مجلس محافظة نينوى بإصدار توجيه يلزم الجهات التنفيذية ويقصد بها محافظة نينوى، بتطبيق القانون الصادر عن وزارة البلديات حول توزيع الأراضي للشرائح المستفيدة، وحسب مسقط الرأس، وهدد عضو المجلس في حال عدم تنفيذ مطلبه، باللجوء إلى المحكمة الاتحادية وأنه سيحمل أي شخصية كانت المسؤولية القانونية، في حال منع أهالي منطقة سهل نينوى من حق التملك في منطقتهم. ممثل آخر عن الشبك قال للمدى رافضاً الكشف عن أسمه، إن قرار منع توزيع الأراضي لغير المسيحيين في منطقة سهل نينوى (شرق الموصل) سيؤثر على عشرات الآلاف من الشبك وحتى العرب القاطنين في تلك المناطق منذ عشرات السنين، وقال بأن قضاء الحمدانية والنواحي والقرى المرتبطة بها، فيها عدد كبير من القرى التي يسكنها العرب والشبك والأكراد، ومنع امتياز حصولهم على حقوق تقرها الدولة بموجب مسقط الرأس، ظلم واضح وعلى محافظة نينوى عدم الانجرار إلى ذلك، على حد تعبيره، مع إقراره بضرورة المحافظة على الطبيعة السكانية للمنطقة، ولكن أن يشمل ذلك السكان اجمعهم، وليس فئة دون غيرها، كما قال. وكانت شخصيات مسيحية سياسية ودينية بارزة قد دعت في مناسبات عديدة الى ضرورة المحافظة على المناطق الخاصة بالمسيحيين من التغيير الديموغرافي، من خلال تقطيع الأراضي وتوزيعها على مواطنين ليسوا سكاناً أصليين، والمناطق المقصودة هي قضاء الحمدانية ،ومركزها قرقوش، وهي بلدة مسيحية تحيطها قرى شبكية وعربية، وغير بعيد عنها تقع ناحية برطلة، ومركزها يحمل ذات الاسم وتحيطها كذلك قرى شبكية، وكانت قد شهدت هي الأخرى أزمة قبل أشهر في ما يخص بناء تعتزم قيامه إحدى الفئات الدينية هناك، وجوبه بالرفض من قبل فئة أخرى.وهنالك بلدات مسيحية أخرى كالقوش، وقضاء تلكيف، يطالب سكانها بمنع المد السكاني من مناطق أخرى إليها، لتحتفظ بطابعها المتوارث، ويأتي ذلك في أعقاب ما أعلن عنه مستشار محافظ نينوى معن عجاج في وقت سابق بفشل مشروع إنشاء محافظة في سهل نينوى، لأنه جوبه برفض شديد من الأهالي الذين فضلوا انتماءهم الوطني على الاعتبارات الأخرى بحسب عجاج. وقال في حديث لجريدة "المدى" بأن أسباباً أخرى كانت وراء فشل المشروع، أولها أن الأحزاب التي نادت به، هي أحزاب يمكن ان نسميها "أسرية"، لا يتجاوز عدد أعضائها الـ ٤٠ شخصاً، وليس لديهم عمق شعبي، بل أن معظمهم لا يعيشون في سهل نينوى اصلاً، وهو ما ولد شعوراً لدى المواطنين بأنهم لا يمثلونهم، وما يدعون إليه مريب ويخدم أجندات خارجية. والسبب الآخر برأي عجاج، أن المسيحيين لا يشكلون سوى ١٥٪ فقط من سكان سهل نينوى، مقارنة بـ ٤٠٪ لليزيديين، و٢٥ للشبك، و٢٠٪ للعرب. وان هناك نحو ٦٥ ألف مسيحي في قضاء الحمدانية، و٢٥ ألفاً في قضاء تلكيف، و١٨ الفاً آخرين في مدينة الموصل، وبذلك لو شكلت المحافظة أو الإقليم، فلن يكون للمسيحيين حتى مناصب إدارية بسيطة في مناطقهم. وأشار معن عجاج الى ان معظم المسيحيين مستقلون، ويؤمنون بعراق واحد حر ومستقل، وكنيسة واحدة جامعة مستقلة كذلك، ويتقبلون فكرة تلقي الأمر من رئيس الوزراء أو رئيس الجمهورية أو المحافظ او الكنيسة، وليس من جهات لا تحمل صفة رسمية أو دينية، وتابع مستشار المحافظ "المسيحيون متآخون مع باقي المكونات المتواجدة في العراق جميعاً".

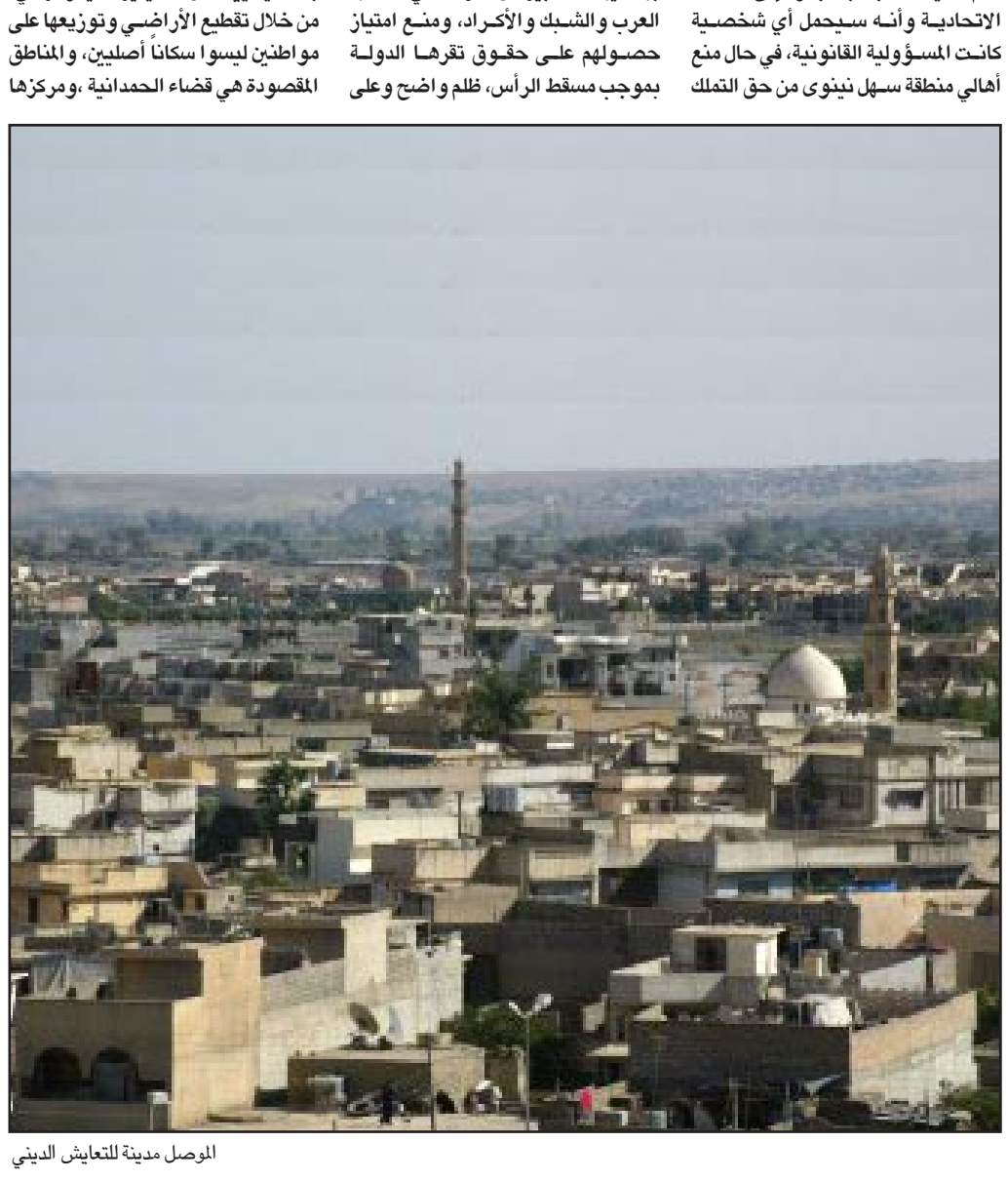

الموصل مدينة للتعايش الديني

خريجو الناصرية يعترضون على "التربية"

الوزارة تقصر التعيين لعام 2012 على ستة اختصاصات

□الناصرية / حسين العامل

قوبل إعلان وزارة التربية باقتصار تعيينات العام الحالي على ستة اختصاصات فقط باعتراض العديد من الخريجين من الاختصاصات الأخرى، مشيرين إلى أن ذلك من شأنه ان يتسبب بحرمان شريحة واسعة من الخريجين ويحرمهم من حقهم المشروع بفرص التعيين المناسبة. وتساءل محمد علي حسين عن مصير بقية الخريجين والأسباب التي حالت دون شمولهم بتعيينات هذا العام، وأوضح للمدى قائلا: إن الآلاف من الخريجين من اختصاصات اللغة العربية والأحياء والكيمياء والتربية الرياضية والتربية الفنية وغيرها من الاختصاصات الأخرى التي لم تشمل بإعلان وزارة التربية، سيحرمون العام الحالي من فرص التعيين التي كانوا ينتظرونها بفارغ الصبر، مشيرا إلى أن ذلك من شأنه ان ينعكس سلبا على مجمل حياتهم الاقتصادية والاجتماعية لافتا الى وجود آلاف من الخريجين ما زالوا ينتظرون فرص التعيين منذ أكثر من عشرة اعوام . وكان وزارة التربية قد أعلنت مؤخرا عن المباشرة بتسلم طلبات التعيين على ملاكها بصفة معلمين ومدرسين، لشغل ١٥ ألف درجة وظيفية كانت قد خصصت للوزارة ضمن موازنة العام الجاري. وذكر المتحدث الإعلامي في الوزارة وليد حسين في تصريحات صحفية له أن التعيين يقتصر على ستة اختصاصات مطلوبة هي: اللغة الانكليزية والرياضيات والفيزياء والتربية الإسلامية، إضافة إلى الاقتصاد وعلم الاجتماع. ومن جانبه دعا خليل خضير الناصري إلى معالجة جذرية لمشكلة الخريجين العاطلين عن العمل وتأمين فرص العمل المناسبة لهم عبر استحداث درجات وظيفية أكثر من السابق في المؤسسات الحكومية، مشددا في الوقت ذاته على أهمية تقليص السن التقاعدي للموظفين والعاملين في المؤسسات التعليمية ليتسنى للمؤسسات المذكورة رفد كادرها الإداري بالطاقات الشابة من الخريجين الذين ما زال العديد منهم يتسكع في المقاهي ويعاني مشكلة الفراغ والبطالة على حد تعبيره ، بينما حذر وليد خالد من ان يتسبب حرمان شريحة من الخريجين من فرص التعيين وعدم شمولهم بالتعيينات أسوة بأقرانهم بلجوء البعض منهم إلى طرق غير قانونية لتأمين متطلبات الحياة، لافتا الى ارتفاع معدلات الجريمة وترويج وتعاطي المخدرات بين شريحة الخريجين من الشباب العاطلين عن العمل .هذا وقد اتسمت تعليقات قراء الانترنت على خبر تعيينات وزارة التربية واقتصارها على ستة اختصاصات فقط بالتذمر والغضب والتشكيك بنزاهة اللجان التي ستشكل للنظر في طلبات الخريجين حيث علّق احد القراء قائلا: ماذا عن بقية الأقسام والاختصاصات الذين عانوا الأمرين في الدراسة في الجامعات وتحملوا الغربة والجوع ومعاناة الأقسام الداخلية ، وأضاف باللهجة العراقية الدارجة " يا أخي سدوها للجامعة وخلي الشباب يدور على مستقبلهه من وكت ،، ليش أيضيع من عمره أربع سنوات بالدراسة الجامعية وتاليها ما ينشمل بالتعيينات". فيما لوح قراء آخرون من شريحة الخريجين وعبر تعليقاتهم على الشبكة العنكبوتية باللجوء إلى التظاهر والاعتصام أمام مديريات التربية في حال عدم مساواتهم مع أقرانهم في فرص التعيين.